

بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب الى الزمخشري

الدكتورة كبرى روشنفكر
(جامعة اعداد المدرسين)

علم النحو من العلوم التي قلما عني بها في مختلف لغات العالم تلك العناية التي ادتها اللغة العربية له، وذلك بفضل وجود القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة. الأمر الذي أوجب على المسلمين دراسته دراسة وافية، نحواً وصرفاً وتفسيراً وبلاغة ولغة، لتفهم معانيه وتدبرها مما يستلزم التطلع في مختلف العلوم التي تعين على ذلك. لذلك نجد علماء كباراً، عربياً وعجماً، يكتبون ويؤلفون في قواعد النحو العربي بإسهاب وتفصيل.

وفي هذا المقال تقوم الدكتورة روشنفكر ببيان ما اجرته من تحقيق ودراسة لنصين معروفين اخضعتهما للمناقشة والتمحيص، فجاء عملها جهداً مشكوراً سوف يفتح امام الباحثين الباب لمزيد من البحث والتحقيق.

أما في الاصطلاح فهو «تحويل الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها»^(٣).
بعبارة أخرى «هو علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب من حيث صورها وهيئاتها كالإعلال والإدغام»^(٤).
ويُعتبر هذا العلم فرعاً من فروع العلوم العربية ومقدمتها، كما أنّ طلاب الحوزات العلمية والجامعات الشرقية يدرسونها كما درسها التلاميذ في المكتبات القديمة.

التصريف في اللغة بمعنى التغيير والتبیین وهو من صَرَفَهُ (صرفاً) أي ردّه عن وجهه ودفعه. ولهذه المادة معانٍ كثير يشبه بعضها بعضاً، وقد جاء في اللسان: «صَرَفَ الشيء أي أعمله في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجه الى وجه، وتصاريف الأمور تخاليفها ومنه تصاريف الرياح والسحاب، أي جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبوراً فجعلها ضروباً في أجناسها»^(١).
واستخدم القرآن الكريم عبارة «تصريف الرياح» مرتين بمعنى حوّلها من وجه الى وجه^(٢).

بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب إلى الزمخشري

وقد عثرت صاحبة هذا المقال في مكتبة مجلس النواب الاسلامي بطهران^(١١) على مخطوط منه فنسخته وصحّحته ثم قارنته بتصريف العزّي.

ويتضمن المخطوط هذا الخصائص التالية:

- كتب في ٨ صفحات من القطع الكبير. فكان عدد السطور في كل صفحة ٢٥ ويشتمل على ١٧ فصلاً في مختلف المباحث الصرفية، والعبارات غالباً دون شكل. - إن كاتب المخطوط وتاريخ الكتابة مجهولان، وبعد دراسة أسلوب الكتاب وخطّه يمكن القول إن الرسالة كتبت قبل قرنين أو أقل، والرسالة لا تخلو من خطأ أو تصحيف، وهذا يدل على عدم إجادة كاتبها اللغة العربية.

وقد احتفظت نسخة خطية منه في مكتبة برلين رقم ٦٨٣٧ دون ذكر اسم صاحبها.

أما المخطوط فيبتدئ بهذه العبارات:

«كتاب التصريف لجار الله العلامة فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين.

قال الإمام العلامة فخر خوارزم جار الله العلامة استاذ الدنيا ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمة الله عليه: إعلم أن الفعل على ضربين: ثلاثي ورباعي...»^(١٢)

وفي اثناثه يقول: «قال الشيخ الفاضل العلامة فخر خوارزم ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، إعلم أنهم جعلوا الفاء والعين واللام ميزاناً...»^(١٣)

واختتمه هكذا: «... وأما المسجد والمطلع والمسكن والمنسك والمنبت والمفرق والمسقط والمجزر والمحشر والمشرق والمغرب فشاذة وكان القياس بالفتح لانها من باب يفعل والله أعلم»^(١٤)

هناك وجوه تشابه وافتراق كثيرة بين التصريف المنسوب الى الزمخشري ونظائره من التصاريف

ولعلّ أبا عثمان المازني (ت ٨٦٣ م) اول من دون هذا العلم و«كان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو»^(٥).

ويعد السيد الشريف ومؤلف التصريف الملوكي وابن مالك وتصريف العزّي من أهم منافسيه في هذا الشأن^(٦).

أما تصريف العزّي أو مبادئ التصريف فهو لعبد الوهاب أبي الفضائل عز الدين الزنجاني (ت ٦٥٥ هـ ١٢٥٧ م) فهو من علماء بغداد وصاحب المؤلفات الأدبية الكثيرة في النحو واللغة والتصريف والمعاني والبيان والعروض^(٧). وقد أُلّف تصريفه سنة ٦٥٤ هـ؛ فهو كتاب يعرفه الطلاب معرفتهم كتاب صرف المير وكتاب الأمثلة.

وقام كثير من مشاهير العلماء بشرح هذا الكتاب أو تعليقه أو وضع الحاشية عليه فقد بلغ عدد الشروح أكثر من ثلاثين شرحاً، منها شرح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) وقد علّق على هذا الشرح أكثر من عشرة حواش. وشرح لعلي بن محمد عبدالله الافزري (ت ٨١٥ هـ) وشرح الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) وشرح الكيلاني^(٨).

وهناك تصريف انتسب الى العلامة جار الله محمود ابن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) شأنه كشأن كتاب تصريف العزّي.

إن دراسة أحوال المؤلف وشخصيته الادبية تطلب مجالاً آخر^(٩) يكفي ما روي عن صاحب وفيات الأعيان إذ يقول: «وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها وبه ختم فضلاؤهم»^(١٠).

هذا وإن مؤرخي الادب العربي والباحثين فيه لم يذكروا شيئاً عن هذا الاثر القيم عند البحث عن جار الله الزمخشري. ومن ثمّ تغافلت عنه المراكز العلمية والادبية تغافلاً ولم يقم بتصحيحه أو طبعه أحد حتى الآن.

الموجودة.

فهذا مجال مقارنة بين هذا التصريف المنسوب وبين تصريف العزّي لمؤلفه الزنجاني، فمن فوارقهما:
١ - الاختلاف في الأسلوب: فأسلوب الزنجاني أكثر انتظاماً وأقرب إلى ذهن المتعلم. ففي البحث عن أقسام الفعل من حيث بنيته يقول الزنجاني:

«الفعل إما ثلاثي وإما رباعي وكل واحد منهما إما مجرد وإما مزيد فيه... أما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام: الأول ما كان ما فيه على أربعة أحرف كأفعل نحو: أكرم يكرم إكراماً وفعل نحو: فرّح يفرّح تفرّحاً وفاعل نحو: قاتل يقاتل مقاتلة وقتالاً وقيتالاً. والثاني ما كان ما فيه على خمسة أحرف إما أوله التاء مثل تفعل نحو: تكسر ينكسر تكسراً وتفاعل نحو: تباعد يتباعد تباعداً وإما أوله الهمزة مثل انفعل نحو: انقطع ينقطع انقطاعاً وافتعل نحو: اجتمع يجتمع اجتماعاً وافتعل نحو: احمرّ يحمرّ احمراراً. الثالث ما كان ما فيه على ستة أحرف مثل استفعل نحو: استخرج يستخرج استخراجاً وافتعل نحو: احمازّ يحمازّ احمازاً وافتعل نحو: اعشوشب يعشوشب اعشوشباباً وافتعل نحو: اجلوزّ يجلوزّ اجلوزاً وافتعل نحو: اقعسس اقعسساقعساساً وافتعل نحو: اسلنقى اسلنقاء. وأما الرباعي المزيد فيه فأمثله تفعل كتحرج وتفعل نحو: إجرنجم إجرنجاماً وافتعل نحو: اقشعرّ اقشعرراً»^(١٥).

في هذا الصدد يقسم التصريف المنسوب، الأفعال المزيدة من الثلاثي إلى أربعة وعشرين باباً «اثنا عشر منها بغير الإلحاق واثنا عشر بالإلحاق»^(١٦).

فغير الإلحاق يشتمل على أبواب إفعال وتفعيل ومفاعلة وافتعال وانفعال وافتعال وافتعال وتفعيل وتفاعل واستفعال وافتعال وافتعال، وقد ذكر المؤلف أمثلة مناسبة لكل منها.

أما القسم الإلحاق فيله ثلاثة فروع: الأول الأفعال الملحقة بدحرج، والثاني الأفعال الملحقة بتدحرج،

والثالث الملحقة بإجرنجم، وبعد ذكر أمثلة لها يذكر المؤلف الأفعال المزيدة من الرباعي.

٢ - إن الزنجاني في تصريفه يذكر تفاصيل لا تراها في نظيره إلا إجمالاً ففي تعدية الفعل ولزومه يذكر الزنجاني أولاً تعريفاً عن الفعل اللازم والفعل المتعدي واسمائهما الأخرى ثم طريق تعدية الفعل اللازم بنقله إلى بابي الإفعال أو التفعيل أو بحروف الجر، أما الزمخشري (؟) فبعد تعريف الفعلين يأتي بمثالين من باب الإفعال قائلاً إنهما متعديان لأنه يحدثهما مُحَدِّثٌ في آخر.

٣ - إن تصريف العزّي يجمع التفاصيل المربوطة ببحث واحد. ففي البحث عن المضاعف يُعرّفه ويذكر اسماءه الأخرى وتقسيماته من واجب الإدغام وممنعه وجائزه مع ذكر أمثلة كثيرة. ثم يقول: إنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم أمليتُ بمعنى املتُ ويلحقه الحذف كقولهم مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها وأحَسْتُ أي مَسِسْتُ وظَلَلْتُ وأحَسَسْتُ...»^(١٧).

أما الزمخشري فقد درس المضاعف في الأبواب المختلفة؛ مرة عند البحث عن الفعل الماضي وأخرى عند دراسة إلحاق الضماير بالفعل، كما أعاد ذكره في البحث عن مضارع الأفعال.

٤ - إن كلاً من التصريفين قد نغاضيا عن بعض الأبواب الصرفية بصورة كاملة: فتصريف العزّي قد شرح بإسهاب نوني التأكيد إلا أن التصريف المنسوب قد سكت عنه سكوتاً تاماً. والتصريف المنسوب شرح فعلي التعجب في فصل له والزنجاني قد تغافل عنه. كذلك فإن التصريف المنسوب أورد بحثاً عن الميزان الصرفي لم يذكر في التصريف الآخر.

هذا وإن الزنجاني بين في فصل الاسماء أقسام الجامدة والمشتقة ووضح بنيتها وكيفية صياغة المشتقات، إلا أن التصريف المنسوب لم يذكر في هذا

بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب إلى الزمخشري

- الزركلي: الاعلام، ج ٤، ص ١٧٩.
- ٧- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٦، دار احياء التراث العربي، بيروت، ص ٢١٦.
- ٨- كارل بروكلمن، تاريخ الادب العربي، ج ٥، مصر، دار المعارف، ص ١٨٠-١٨٤.
- ٩- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢١٥.
- فريد وجدي: دائرة المعارف الاسلامية، ج ١٠، ص ٤٠٣.
- ابن خلكان: وفيات الاعيان، ج ٢، ص ٣٤٠ و ج ٥، ص ١٦٨، ٢٥٨ و ج ٨، ص ١١٤.
- عمر كحالة: معجم المؤلفين، ج ١٢، ص ١٨٦.
- حاجي خليفة: كشف الظنون... ج ١، ص ١١٧-١٨٥-٦٦٦-٧٨١ و... ج ٢، ص ١٣٢٦.
- الزركلي: الاعلام، ج ٧، ص ١٧٨.
- ١٠- ابن خلكان، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٤٠.
- ١١- فهرس النسخ الخطية بمكتب مجلس النواب الاسلامي، ج ٩، ص ٣٨٢، عدد ١٨٠٥، رقم النسخة ١٠٦، ص ٥٥٩-٥٧٠.
- ١٢- ص ١ من النسخة الخطية، ص ٥٥٨ من المجموعة.
- ١٣- المصدر نفسه.
- ١٤- ص ٨ من المصدر نفسه، ص ٥٦٥ من المجموعة.
- ١٥- جامع المقدمات، ص ٥٦-٥٧.
- ١٦- ص ١ من النسخة الخطية، ص ٥٥٩ من المجموعة.
- ١٧- جامع المقدمات، ص ٦٠-٦١.
- ١٨- راجع: ياقوت الحموي: إرشاد الأديب، ج ٧، ص ١٤٧-١٥٧.
- ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٦٩-٤٧٣.
- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٣- ص ٣٤، ج ٥- ص ٢٧٤، ج ٧- ص ١٧.
- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٣، ص ٢٦٩.

الصدد مصدري النوع والمرة، وعض عنه اسم التفضيل فذكره بالتفصيل.

٥- إن المجموعتين في كثير من الأحيان تستخدمان أمثلة مشابهة في مختلف فصولهما.

هذا وإن دراسة جميع وجوه الافتراق والاشترك للكتابين ليست بوسع هذا المقال ويمكن القول إن دراسة التصريقتين كليهما تفيد طالب العلوم العربية إفادة شاملة.

نختم المقال بسؤال جوابه على القارئ: «هل يمكن للزمخشري وهو من أعلام رجال العلم والأدب، وهو الذي قد أخذ منه كثير من أشهر العلماء والنبلاء كصاحب المغني وصاحب تفسير المحيط في آرائهم وأفكارهم، هل يمكن أن لا يقوم بتأليف كتاب مستقل في علم الصرف وهو الذي خاض بحر اللغة والنحو والعروض والبلاغة والتفسير والفنون البلاغية الأخرى^(١٨)؟»

من ثم نستنتج أن الاضطراب الذي نجده في بعض نواحي التصريف المنسوب يبعد الزمخشري عن القيام بكتابة مثل هذه الرسالة، لأن الانتظام والعقلانية من أهم ميزات مؤلفاته، فإذا من المحتمل أن تكون الرسالة هذه مجموعة بحوث درّسها الزمخشري في اجتماع تلاميذه وقد جمعها أحد المخاطبين على هذا السياق.

المصادر والهوامش

- ١- ابن منظور، باب الفاء.
- ٢- سورة البقرة / ١٦٤ وسورة الجاثية / ٥.
- ٣- جامع المقدمات، نشر مولانا، تهران، كتاب التصريف، ص ٥٦.
- ٤- حاجي خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ج ١، مؤسسة المفيد، لبنان، ص ٤١٢.
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- راجع: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥، ص ٤٧.
- السيوطي: بُغية الوعاة، ص ٣١٨.
- الطهراني: أعيان الشيعة، ج ٣٩، ص ١٨٦.